«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) تعمل على رصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، التي أُنشئت بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA)، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتُقدِّم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) كيان مستقل ومنفصل ولا يمت بصلة بوزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2019 تكليلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عامٍ كاملٍ لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2019 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير إلى شهر ديسمبر عام 2018، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني هنا أو الاتصال مباشرةً بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على الرقم 202-523-3240.

مصر

النتائج الرئيسية: في عام 2018، اتخذت أحوال الحريات الدينية في مصر منحى إيجابيًّا، بوجهٍ عامٍ، بحسب ما تبدت عليه في الخطابات والإجراءات الرفيعة المستوى. لكن بقيت التحديات مستمرة على المستوى الاجتماعي، مع بقاء حقوق الإنسان في وضع عامٍ سيئ، على نحو ما كانت عليه الأمور في الأعوام الأخيرة. وقد شدَّد الرئيس عبد الفتاح السيسي على ضرورة اشتمال الخطاب العام على التسامح الديني، وواصل حضوره – الذي صار عادةً سنوية لديه الآن – لقداس عيد الميلاد لدى الأقباط. كما أشرف شخصيًّا على افتتاح كاتدرائية قبطية أرثوذكسية ومسجد في العاصمة الإدارية الجديدة، في يناير 2019، بعد انتهاء المدة التي يشملها هذا التقرير، مُشجِّعًا بذلك على إدراج الكنائس في خطط التطوير العمرانية الجديدة، وداعيًا إلى تعزيز حرية المُعتَقَد والعبادة. وبحلول مارس 2019، أي بعد انتهاء المدة التي يشملها هذا التقرير بوقت قصير، وافقت لجنة مجلس الوزراء المكلفة بالموافقة على تسجيل الكنائس والمباني الكنسية، بموجب القانون رقم (80) لعام 2016، على تسجيل 783 عقارًا، من أصل عدد يتراوح بين 5515 و5540 عقارًا كنسيًّا من المُقرَّر النظر في تسجيلها. كما بدأت وزارة التربية والتعليم إصدار المنهج الدراسي الجديد لمادة التربية الدينية للمرحلة الابتدائية. وقد أطلع المسؤولون في الوزارة وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) على هذه المناهج، خلال الزيارة التي أجراها الوفد لمصر في يناير 2019؛ وذلك لإثبات إزالتهم المفاهيم والخطابات الداعية إلى عدم التسامح من المناهج الدراسية التي تُقِرُّها الدولة. كما صرَّح الإمام الأكبر، شيخ الأزهر، الشيخ أحمد الطيب، في أثناء زيارة وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، بأنه يجب السماح لغير المسلمين، بمن فيهم البهائيون وشهود يهوه، بأن تكون لهم دور عبادة عامة في مصر؛ وهو ما يُشكِّل نقلة نوعية في لغة المؤسسة الدينية. ورغم هذه اللفتات المُهمّة، ما تزال التحديات البالغة المستمرة التي تواجه حقوق الحريات الدينية حاضرةً على المستوى المجتمعي، خاصة في المناطق الريفية. فقد وقعت أعمال عنف غوغائية في صعيد مصر، على نحو منتظم، مع إفلات الجناة في كل مرة من العقاب. وجاءت هذه الحوادث، في مناسبات عدة، ردًّا مباشرًا على المساعي التي يبذلها المواطنون المسيحيون لتسجيل كنائسهم قانونيًّا. في الوقت نفسه، واصلت الجماعات الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وغيرها من الجماعات الإرهابية في البلاد، استهداف المواطنين المسيحيين، والمسؤولين الحكوميين، وقوات الأمن. كذلك، ما يزال البهائيون وشهود يهوه لا يجدون اعترافًا رسميًّا بهم، وما تزال قوانين ازدراء الأديان، التي لم يُجرَ إلغاؤها، تُستخدَم في استهداف المسلمين، والمسيحيين، وغير المنتمين إلى أي دين.

وبناءً على هذه المخاوف، فإن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) تضع مصر مُجدّدًا في الفئة (2) لديها، وذلك لتورطها في انتهاكات مستمرة مُمنْهَجة للحريات الدينية أو تغاضيها عنها، وهي الانتهاكات التي يُستوفَى بوقوعها ركن

واحد على الأقل من الأركان الثلاثة للمعيار الذي تُصنَّف على أساسه أي دولة بوصفها «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، وفق «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA).

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- حث الحكومة المصرية على تعجيل إجراءات الموافقة على الكنائس والعقارات الكنسية التي قُدِّمت بشأنها طلبات تجديد، أو بناءٍ، أو تسجيلٍ، بموجب أحكام القانون رقم (80) لعام 2016، مع إنفاذ مادة القانون التي تنص على جواز استمرار الكنائس في أداء أعمالها حتى صدور الموافقة بشأنها، وبدء حوار وطني يُلغي هذا القانون بقانون آخر ينفذ على جميع دور العبادة، على نحو مُوحَّدٍ، بغض النظر عن تبعية هذه الدور لأديان بعينها.

- تخصيص جزء من المساعدات الأمريكية، بما فيها تلك التي تُقدَّم إلى مصر عن طريق برامج التمويل العسكري الأجنبي (FMF) وصندوق الدعم الاقتصادي (ESF)، حسب الاقتضاء، للبرامج التي تُجريها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لتدريب قوات الأمن المصرية وإعدادها لحماية دور العبادة وغيرها من الأماكن المقدسة لدى طوائف الأقليات الدينية.

- الضغط على الحكومة المصرية وأجهزة الأمن لوضع حد فوري لما تمارسه من تنازلات عن صلاحياتها القانونية إلى مجالس الصلح العرفية فيما يتعلق بتسوية حوادث العنف الجماعية التي تُرتكَب ضد المسيحيين.

- تشجيع الحكومة المصرية على إلغاء القرارات التي تحظر طائفتي البهائيين وشهود يهوه، مع إزالة خانة الدين من مستندات الهوية الرسمية، وإصدار قوانين تتفق مع المادة (53) من الدستور، مع إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة التمييز تضم ممثلين مسلمين من غير السُّنَّة.

- حث الحكومة المصرية على إلغاء البند (و) من المادة (98) من قانون العقوبات، أو تعديلها؛ وهي المادة التي تُجرِّم ازدراء الدين، أو تحقير المقدسات، مع تحكيم سيادة القانون والأصول القانونية للمتهمين بانتهاك هذا البند حتى إلغائه.

وينبغي للكونغرس الأمريكي:

- إلزام وزارة الخارجية الأمريكية بتقديم مبررات للإفراج عن أي تمويل عسكري أجنبي محجوبٍ عن مصر، بما في ذلك الكشف علانيةً عن التقييم الذي تُجريه الوزارة بشأن التقدم الذي أحرزته مصر في مساعيها إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان وأحوال الحريات الدينية فيها، على أن يكون هذا التقييم مصحوبًا بالمستندات الدالة على ذلك.

معلومات مرجعية

مصر
الاسم الرسمي كاملاً: جمهورية مصر العربية
نظام الحكم: جمهوري رئاسي
عدد السكان: 99,413,317 نسمة (وفق تقدير يوليو 2018)
الديانات / المذاهب التي تعترف بها الحكومة: 85-90% مسلمون سُنَّة، 10-15% مسيحيون (أرثوذكس، وكاثوليك، وبروتستانت)، <1% أخرى (البهائيون، وشهود يهوه، والشيعة، واليهود)
الديموغرافية الدينية: *
90% مسلمون (الغالبية العظمى من السُّنَّة)
10% مسيحيون (غالبيتهم من الأقباط الأرثوذكس، إلى جانب طوائف مسيحية أخرى منها: أتباع الكنيسة الرسولية الأرمنيّة، والكاثوليك، والمارونيون، والأرثوذكس، والأنغليكان) (وفق تقدير عام 2015)
* بناءً على التقديرات المجمعة من كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وكذا وزارة الخارجية الأمريكية.

يُعرِّف الدستور المصري الإسلام بوصفه الدين الرسمي للدولة، ومبادئ الشريعة بوصفها مصادر التشريع الأساسية. وفي حين تنص المادة (64) من الدستور على أن «حرية الاعتقاد مطلقة»، إلا أن أحدًا من غير المسلمين والمسيحيين واليهود لا يستطيع أن يمارس شعائره الدينية علانيةً أو أن يبني دورًا للعبادة. ومن بين سكان مصر الذين يُقدَّر عددهم بتسعة وتسعين مليون فردٍ، تتراوح نسبة المسلمين السُّنَّة منهم ما بين خمسة وثمانين إلى تسعين بالمائة، في حين لا تجاوز نسبة المسلمين من غير السُّنَّة واحدًا بالمائة. أما المسيحيون فتتراوح نسبتهم ما بين عشرة إلى خمسة عشر بالمائة من عدد السكان، وتتبع الغالبية منهم الكنيسة الأرثوذكسية القبطية، في حين تتبع البقية طوائف مختلفة منها: الكاثوليكية، والبروتستانتية، والمارونية، والرسولية الأرمنية، واليونانية، والسريانية الأرثوذكسية، والأنغليكانية، وغيرها. كما يوجد في مصر أيضًا ما لا يقل عن ألفي بهائي، وحوالي ألف وخمسمائة من شهود يهوه، وأقل من عشرين يهوديًّا.

شهدت الأحوال السياسية في مصر، في انتقالها السياسي منذ عام 2013، تقلبات ما بين تقدم وانتكاس. فقد أشرف الرئيس السيسي على عدد من المبادرات والإصلاحات الاقتصادية الأساسية التي أعادت الاقتصاد المصري إلى وضع مُستقِرٍّ نسبيًّا، ولو على نحو هشٍّ؛ وهو ما لقي استحسانًا من جانب الشركاء في تلك المبادرات والإصلاحات، ومنهم صندوق النقد الدولي. غير أن الحكومة لم تُولِ اهتمامًا كبيرًا للشواغل الاجتماعية الأخرى خلال هذه المدة الانتقالية، بما فيها التحديات المُتوطِّنة في البلاد فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، مثل التحرش الجنسي بالنساء في الأماكن العامة، وختان الإناث؛ وهي عادة ما تزال مستمرة بمعدلٍ يُنذِر بالخطر، رغم أنها محظورة رسميًّا. في الوقت نفسه، لم يتمكن الجيش المصري من إنهاء تمرد إحدى الجماعات التابعة لتنظيم داعش في شمال سيناء، رغم الحملة التي يقودها الجيش هناك منذ منتصف عام 2015. ورغم تباطؤ الهجمات، التي شنها تنظيم داعش، أو غيره من الجماعات الإرهابية في البلاد، على بر مصر الرئيسي في عام 2018، مقارنة بالأعوام الماضية، إلا أنها ما تزال تُشكِّل خطرًا كبيرًا على قوات الأمن، والأقليات الدينية، وعامة الناس.

إلى جانب ذلك، تحولت المساعي الأولية التي تبذلها الحكومة لمكافحة العنف والأيديولوجيا الإسلاميتين إلى حملة قمع أوسع نطاقًا وأشد قوةً على كل مَنْ تستشعر الحكومة لديه معارضةً لقيادة البلاد أو انتقادًا لها. فقد وُجِه الآلاف من المتعاطفين مع أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بالاعتقال والمحاكمة والإدانة. وعلى نحو ذلك، أيضًا، سجنت الحكومة الصحفيين والناشطين العلمانيين والليبراليين وغيرهم من منتقدي القيادة من غير الإسلاميين. وما تزال وسائل الإعلام المصرية المستقلة ممنوعة من التعبير عن الآراء السياسية المعارضة، ويُجرى إسكات من يعارض هذا التوجه سواء كان مذيعًا أو قناة إعلامية. كما اشتدت حدة الحملة على المعارضة العامة، على وجه الخصوص، قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في مارس 2018، عندما وُجِه

الصحفيون والمرشحون المحتملون، على حد سواء، بالمضايقات والاعتقالات في محاولة واضحة لإزالة أي حواجز متوقعة لإعادة انتخاب الرئيس السيسي. كما يُواجِه المئات من العاملين في المنظمات غير الحكومية عقباتٍ قانونيةً واسعة النطاق، مثل الإغلاق والاعتقال، بموجب أحكام القانون رقم (70) لعام 2017، والذي يضع قيودًا شديدة على أعمال المنظمات غير الحكومية والتمويل الأجنبي الوارد إليها. على أن الحكومة بدأت، في أواخر عام 2018، مراجعة شاملة لأحكام هذا القانون بعد أن تعهد الرئيس السيسي علنًا بمعالجة ثغراته مما تكشف عنه الانتقادات المدعومة بالوثائق.

وفي شهري مارس 2018، ويناير 2019، أي بعد انتهاء المدة التي يشملها هذا التقرير مباشرةً، سافرت وفود من اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) إلى مصر لتقييم أوضاع الحريات الدينية، والتقت هنالك بعددٍ من المسؤولين الحكوميين المصريين، بمن فيهم وزير التعليم طارق شوقي، والإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب، والبابا تواضروس الثاني، رأس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وغيرهم من الزعماء الدينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما انضم وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، في الزيارة الأخيرة، إلى القادة السياسيين والدينيين الوطنيين في الافتتاح الرسمي لكاتدرائية المهد ومسجد الفتاح العليم، في العاصمة الإدارية الجديدة.

أوضاع الحريات الدينية في عام 2018

التطورات الإيجابية: كان للقيادة العليا في مصر لفتاتها الإيجابية نحو الإقرار بالحاجة إلى زيادة الحريات الدينية وتمثيل الأقليات الدينية في الحياة العامة. وقد علَّق الرئيس السيسي علانيةً على هذا الموضوع في مناسبات عدة خلال عام 2018. ففي شهر ديسمبر، شدَّد الرئيس السيسي على أن مشروعات التنمية السكنية الجديدة تشمل الكنائس. وفي نوفمبر، وخلال المنتدى العالمي للشباب، أعرب عن قناعته بضرورة أن يكون لجميع الناس الحرية في الإيمان أو عدمه، كُلٌّ وفق اختياره، وأن يكون للجميع دور عبادتهم. كما صرح الشيخ الطيب، الإمام الأكبر في مصر، لوفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCRIF) بضرورة السماح لجميع الطوائف الدينية في مصر بأن تكون لهم دور عبادتهم، وأن على الدولة ضمان حمايتها، بما فيها طائفتا البهائيين وشهود يهوه، المحظورتان رسميًّا بوصفهما من غير الديانات الإبراهيمية المُعترَف بها («الديانات السماوية»). وفي خطابه العام، في افتتاح الكاتدرائية القبطية الأرثوذكسية، في يناير 2019، دعا الشيخ الطيب أيضًا إلى التسامح والوحدة بين المسلمين والمسيحيين واليهود، ناصحًا إخوانه من المسلمين في الوقت ذاته بتولي مسؤولية حماية الكنائس والمساجد على حد سواء. وقد حدث ذلك في الواقع، فقبل يوم واحد فقط من هذا الخطاب، تُوفي ضابط شرطة مسلم وأصيب آخران في محاولة لنزع فتيلة قنبلة يدوية زُرِعت قرب إحدى الكنائس في مدينة نصر في القاهرة.

كما اتخذت الحكومة المصرية بعض الخطوات العملية، وإن كانت محدودة، نحو تحسين أوضاع الحريات الدينية في البلاد. ففي عام 2018، وبعد انتهاء المدة التي يشملها هذا التقرير، صدرت الموافقة المبدئية من اللجنة الوزارية المُكلَّفة بالموافقة على تسجيل الكنائس والعقارات الكنسية، بموجب أحكام تنظيم بناء الكنائس وترميمها (القانون رقم (80) لعام 2016)؛ وهو القانون الأول من نوعه في مصر، على تسجيل 783 عقارًا، من أصل عدد يتراوح بين 5515 و5540 عقارًا كنسيًّا قُدِّمت الطلبات لتسجيلها. وفي سبتمبر 2018، عَيَّن الرئيس السيسي السيدة «منال عوض» محافظًا لدمياط، لتكون بذلك أول مسيحية تشغل هذا المنصب، ورابع مُحافِظ من الأقباط في تاريخ مصر الحديث. وأخيرًا، صرَّح وزير التعليم طارق شوقي لوفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCRIF) أن الحكومة قد قطعت شوطًا كبيرًا في تنفيذ خطط إصلاح المناهج الدراسية العامة خلال عام 2018، بما في ذلك كتب التربية الدينية للمرحلة الابتدائية، والتي لا تحتوي على خطاب إقصائي أو مُحرِّضٍ على الكراهية.

بناء الكنائس وترميمها وتسجيلها: رغم هذه الإشارات الإيجابية من جانب القيادة المصرية، ما تزال هناك تحديات كبيرة تُلقي بظلالها على أحوال الحريات الدينية في جميع أنحاء البلاد. فالكنائس وملحقاتها، البالغ عددها 783 كنيسة، والتي حصلت على الموافقة على تسجيلها، في أثناء المدة التي يشملها هذا التقرير وبعدها مباشرةً، لا تزيد نسبتها كثيرًا عن 14% من أصل عدد يتراوح ما بين 5515 و5540 عقارًا. كما أن الغالبية العظمى من هذه الطلبات مُقدَّمة بخصوص عقارات كنسية موجودة

بالفعل، بل إنها كانت لسنوات، أو حتى لعقود في بعض الأحوال، وما تزال بالفعل تُستخَدم لأغراض دينية، كما هي الحال بوجه عام في المجتمعات الريفية التي لم تكن فيها مرافق كنسية كافية لخدمة السكان من الأقباط، أو لم تكن فيها مثل تلك المرافق بالأساس. ومن ثَمَّ، فإن السياسات غير العادلة فيما يتعلق بدور العبادة في البلاد لا تُعالِجها هذه الموافقات، ولا تلك المرافق الإضافية التي قُدِّمت الطلبات لتسجيلها، ولا مجرد وجود كنائس قائمة بالفعل. فما يزال هذا الاختلال في التناسب مُهمَلاً إلى حد كبير، وذلك بالنظر إلى أن المحافظين قد اعتمدوا ثمان كنائس جديدة فقط منذ إقرار القانون رقم (80) لعام 2016، بما فيها ثلاث كنائس في المناطق الحضرية الجديدة التي تُعَدُّ غير مأهولة بعد.

بل إن هناك مشكلات خطيرة أخرى في بنية القانون رقم (80) لعام 2016، وآليات تنفيذه. إذ تحتفظ أجهزة الأمن المصرية بدور مبالغ فيه، ولا ضرورة له، في أعمال الموافقة على تسجيل الكنائس، مع أنها لا تؤدي أي دور رسمي في الموافقة على المساجد. كما أنه، وفي حين وافقت اللجنة الحكومية المعنية على تسجيل 783 عقارًا، خلال المدة التي يشملها هذا التقرير أو بعد انقضائها بمدة وجيزة، أغلقت السلطات البلدية أو المحافظات ما لا يقل عن ثمان كنائس أخرى خلال العام نفسه. وجاء هذا الإغلاق، في عددٍ من الحالات، بسبب العنف الجماعي المُوجَّه ضد المسيحيين. وبدلاً من التمسك بسيادة القانون، انصاعت السلطات لحكم العامة، وتركت القرار الحاسم لمجالس الصلح العرفية. كما أن عددًا من هذه الحوادث قد جاء ردًّا مباشرًا على الأخبار التي تُفيد بأن المسيحيين قد تقدموا بطلبات لتسجيل تلك العقارات الكنسية أو أنهم يعتزمون تقديمها، وهو ما حدث مثلاً في إغلاق كنيسة العذراء في مارس 2018 في قرية الطود، في محافظة قنا، وما حدث في أبريل 2018 عند إغلاق كنيسة العذراء والبابا كيرلس في بني منين، في محافظة بني سويف.

الهجمات الطائفية والإفلات من العقاب القانوني: بينما أسفرت حوادث العنف التي استهدفت المسيحيين استهدافًا مباشرًا عن عدد من الإصابات أقل مما كان في الأعوام الماضية، إلا أن هذه الحوادث قد استمرت طوال عام 2018، وإن بصور مختلفة. فقد أبلغ المحاورون غير الحكوميين وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، خلال زيارة الوفد إلى البلاد في يناير 2019، عن وقوع 25 حادثة تضمنت أعمال عنفٍ فعلية، أو محاولات لإحداث عنف، ضد المسيحيين خلال المدة التي يشملها هذا التقرير. وشملت تلك الحوادث محاولة تفجير انتحارية استهدفت إحدى الكنائس القبطية الأرثوذكسية في القليوبية في شهر أغسطس؛ وهي المحاولة التي نجح رجال الشرطة في إحباطها وحالوا دون المُهاجِم وهدفه. وفي نوفمبر 2018، وفي أشد الحوادث دموية في العام برمته، هاجم مسلحون في محافظة المنيا حافلتين صغيرتين من المسيحيين الذين كانوا قد غادروا لتوهم دير الأنبا صموئيل المُعترِف، مما أسفر عن مقتل سبعة منهم وإصابة سبعة آخرين. وقد أعلن جناح تنظيم داعش في مصر، لاحقًا، مسؤوليته عن هذا الهجوم.

وعادةً ما تنظر السلطات المصرية إلى هذه الحوادث البالغة الخطورة بوصفها من تنفيذ المنظمات الإرهابية التي تستهدف المسيحيين، وقوات الأمن، والشرطة. وقد استمر تنظيم داعش وبقايا الجماعات الإسلامية المتطرفة الأخرى، خلال عام 2018، في تشكيل تهديد خطير على المسيحيين من سكان مصر. على أن إلقاء اللوم على الجماعات الإسلامية المتطرفة، فيما يتعلق بالقضايا الطائفية في مصر، فيه إنكار لحقيقة أن التعصب الاجتماعي وتقاعس الحكومة لهما أثرهما في حوادث العنف الطائفي. ولطالما اشتكى المسيحيون من سكان مصر مما يرونه تقاعسًا من جانب قوات الأمن المصرية. ففي جنازة ضحايا الهجوم على حافلتي الدير في نوفمبر، على سبيل المثال، وفق ما أفاد به شهود عيان، غمر الناس شعور واضح لا يمكن إنكاره بالغضب تجاه الشرطة التي فشلت في منع وقوع الهجوم، رغم أن موقع الحادث لا يبعد سوى كيلو متر واحد من موقع هجوم مماثل، وإن كان أشد دموية، وقع على الطريق نفسها في عام 2017. بل إن رجال الشرطة أنفسهم، في بعض الأحيان، يضطلعون على نحو مباشر في وقوع أعمال العنف هذه. ففي يوليو 2018، في بني سويف، على سبيل المثال، تُوفي حلاق مسيحي في حجز الشرطة إثر ضربه ضربًا مُبرحًا على يد رجال الشرطة حين ذهب ليُحرِّر محضرًا بشأن نزاع نشب بينه وبين أحد المقيمين في منطقته من المسلمين. وفي حادثة أخرى، في شهر ديسمبر، أطلق رقيب الشرطة المُكلَّف بحراسة إحدى الكنائس في محافظة المنيا، أمام موقع عمله، النار على أحد الآباء الأقباط وابنه، بعد نزاع طفيف نشب بينهما. وقد أُدين هذا الرقيب بتهمة القتل، وذلك في شهر فبراير 2019، أي بعد انتهاء المدة التي يشملها هذا التقرير.

على أن انتشار العنف ضد المسيحيين في مصر أكثر وضوحًا في حوادث العنف الجماعي التي وقعت في المدن والقرى الريفية في صعيد مصر؛ وهي الحوادث التي يرتكبها الجناة مدفوعين بخُطَب الأئمة في مدنهم وقُرَاهم وما فيها من تحيزات عميقة الجذور. وقد وقعت، في عام 2018، ثمان حوادث عنف جماعية من هذا النوع؛ ففي ثلاث حوادث منفصلة في شهر أغسطس وحده، هاجم مثيرو الشغب من المسلمين كنائس المسيحيين وبيوتهم ومحالهم التجارية في قريتي سلطان باشا ودمشاو هاشم في محافظة المنيا، وفي مدينة إسنا في الأقصر، بعد انتشار الأخبار بشأن محاولة المسيحيين من سكان تلك القرى تسجيل دور عبادتهم تسجيلاً قانونيًّا. ورغم أن هذه الهجمات لم تُسفِر عن وقوع وفيات مباشرة، إلا أنها تسببت في ترهيب المسيحيين وتخريب ممتلكاتهم. كذلك، لم تُسفِر أيُّ حادثة من هذه الحوادث عن اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الجناة فيها، بل جرى الإذعان لمجالس الصلح العرفية، حيث قدَّمت السلطات هناك التنازلات إلى مثيري الشغب بموافقتها على إغلاق الكنائس أو المُصلَّيات المتنازع عليها.

التمييز والعنف المرتبط بالنوع الاجتماعي ضد الأقباط: إلى جانب ما تقدم ذكره من أمثلة صريحة على أعمال العنف المباشر، ما يزال المسيحيون الأقباط يُواجهون ضغوطًا اجتماعيةً بالغة الخطورة، مثل التمييز الديني والتعصب الشديد. فما يزال المسيحيون يعانون من نسب التمثيل المتدنية في المناصب الرفيعة في الشرطة والقوات المسلحة، وكذا المناصب القيادية في الجامعات الحكومية والجهات القضائية، إلى جانب استبعادهم المعتاد من أجهزة المخابرات والخارجية. ورغم أن تعيين امرأة قبطية محافظًا لدمياط في سبتمبر 2018 كان دفعة كبيرة إلى الأمام في هذا الشأن، إلا أنها تظل المسيحية الوحيدة بين 27 مُحافِظًا. ولعل أحدث الأمثلة على ذلك وأبرزها ما حدث في أواخر شهر ديسمبر، عندم أمر الرئيس السيسي بتشكيل اللجنة العليا لمواجهة الأحداث الطائفية. فمع أن تشكيل هذه اللجنة يمثل خطوة رمزية إيجابية بوجه عام، إلا أن هذه اللجنة لم تشتمل على ممثل واحد عن الطائفة المسيحية في مصر.

وللقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي دور مُهِمٌ ثقافيًّا في تلك الضغوط التمييزية؛ فما يزال بعض المسيحيين يكررون ادعاءاتهم بشأن استمرار حالات اختطاف المسيحيات، وإن لم يكن الهدف من الاختطاف في كل الأحوال إجبار هؤلاء النساء على اعتناق الإسلام. ومع أن عدد الإفادات الواردة بشأن هذه الحالات قليل في عام 2018، مقارنةً بما ورد في التقارير السابقة، إلا أن هذه المسألة تبقى سمةً ثابتة من سمات استضعاف الأقباط. ويصعب للغاية التحقق من صحة معظم هذه الإفادات؛ إذ تتعلق بعض هذه الحالات بعلاقات ما بين شباب من المسلمين مع مسيحيات ترفض عائلاتهن قبول اختياراتهن، بينما تتعلق حالات أخرى على الأرجح بأفراد يتحولون إلى الإسلام دون أي نوع من الإكراه. على أن بعض هذه الإفادات صحيحة على الأرجح، خاصة، على سبيل الذكر لا الحصر، تلك الحوادث التي تتعلق باختفاء امرأة أو فتاة قبطية، أو تلك التي شُوهِد فيها عملية اختطاف لامرأة أو فتاة قبطية مباشرةً. لكن هذه الحوادث يصعب توثيقها، في أفضل الأحوال، إن لم يكن من الصعب بل المستحيل الإبلاغ عنها، على أسوأ الأحوال؛ نظرًا لوصمة العار التي يتركها التحول عن الدين والاعتداء الجنسي التي تنطوي عليها عمليات الاختطاف القسري في المجتمع المصري، وذلك بغض النظر عن انتماء الضحية الديني.

ازدراء الأديان والقيود المفروضة على الحريات الدينية: يحظر البند (و)، من المادة (98)، من قانون العقوبات المصري على المواطنين «تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو التحريض على الفتنة الطائفية». وما تزال السلطات المصرية تستخدم هذا القانون ضد «ازدراء الأديان»، أو الطعن في الأديان، لاعتقال المسلمين، والمسيحيين، والملحدين، وأبناء الطوائف الدينية القليلة العدد ممن تُخالِف ممارساتهم الغالب من المعتقدات الإسلامية. وهي الحالات التي انتهت بخمس إدانات على الأقل في عام 2018، نُقِضت إحداها في الاستئناف. كما فتحت النيابة تحقيقاتها في ثمان قضايا جديدة على الأقل، كان المتهمون في خمس قضايا منها ما يزالون رهن الاحتجاز في انتظار المحاكمة عند انتهاء المدة التي يشملها هذا التقرير.

وينفذ قانون ازدراء الأديان هذا، أيضًا، على الأعمال التي يُزعَم أنها تُهدِّد الانسجام المجتمعي أو تُشكِّل – على نحو مُبهَم – إساءة إلى الأديان، خاصة الإسلام. إذ يُتيح النظام القانوني في مصر للمواطنين العاديين إمكانية التقدم بدعاوى إلى النيابة العامة

ضد غيرهم من المواطنين المصريين للنظر فيها، وهو السياق الذي يُحتمَل فيه إساءة استخدام قانون ازدراء الأديان. كما أن أعضاء النيابة العامة غالبًا ما يربطون تهم ازدراء الأديان بتهم قضائية أخرى لا علاقة لها بها، وهي التهم التي تتضمن المساس بـ «النظام العام» بمفهومه الغامض. ففي شهر يوليو 2018، على سبيل المثال، أدانت إحدى المحاكم في القاهرة «منى المذبوح»، وهي سائحة لبنانية، بتهم «نشر شائعات كاذبة من شأنها المساس بالمجتمع، والتعدي على الأديان، وخدش الحياء العام» لنشرها مقطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي تشكو فيه من التحرش الجنسي خلال وجودها في مصر. وقد حُكِم عليها في البداية بالسجن لمدة ثمان سنوات عن جميع تلك التهم، لكن أُوقِف تنفيذ هذه العقوبة، ورُحِّلت إلى لبنان في شهر سبتمبر.

ومع أن معظم المتهمين بازدراء الأديان من المسلمين السُّنَّة، إلا أن معظم من أُدينوا بذلك فعليًّا، وحُكِم عليهم بالسجن بسبب اتهامات متعلقة بها، هم مسيحيون وملحدون وأبناء أقليات دينية أخرى. ففي شهر ديسمبر 2018، أدانت إحدى المحاكم في محافظة المنيا «عبده عادل»، وهو مسيحي قبطي، بتهمة «إهانة الإسلام من الدرجة الأولى» بسبب منشور له على موقع فيسبوك، في شهر يوليو، قيل إنه قد قارن فيه النبي محمدًا بالمسيح، وجاء حكم المحكمة بسجنه ثلاث سنوات. وفي واقعة تكشف عن العواقب الاجتماعية التي تكتنف تهم ازدراء الأديان في الغالب، هاجم عامة الناس بيوت الأقباط في القرية التي يسكن فيها «عبده عادل»، بعد انتشار الأخبار بشأن القبض عليه، وهو ما أجبر المسيحيين من سكان القرية على الاختباء لعدة أيام خوفًا من فتح محالهم التجارية أو الظهور أمام عامة الناس. ولم يُواجه أي فردٍ من مثيري الشغب هؤلاء أي عواقب قانونية بعد جلسة الصلح العرفية بنتائجها التي كانت متوقعة. كذلك، اعتقلت الشرطة «شريف جابر»، الذي جهر بإلحاده، وأُعلِن عن إطلاق سراحه عدة مرات منذ القبض عليه لأول مرة بتهم تتعلق بازدراء الأديان في عام 2013، حتى القبض عليه في المرة الأخيرة وإطلاق سراحه في شهر مايو 2018. وقد منعته السلطات المصرية منذ ذلك الحين، وفق روايته، من مغادرة البلاد، وأجبره الخوف من السجن لمدة طويلة على الاختباء.

الطوائف الدينية القليلة العدد: البهائيون، وشهود يهوه، والمتحولون دينيًّا، واليهود: في حين يمثل المسيحيون الأقباط العدد الأكبر من غير المسلمين في مصر، فإن البلاد تؤوي أيضًا طوائف دينية أخرى أقل عددًا تواجه ضغوطًا مستمرة وفريدة من نوعها من جانب الحكومة. ومنها الطائفة البهائية المحظورة رسميًّا منذ ما يقرب من 60 عامًا بموجب قرار جمهوري أصدره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. ولمَّا كان زواج البهائيين غير معترف به أيضًا، فلا يستطيع البهائيون المتزوجون الحصول على بطاقة هوية قومية، وهو ما تستحيل معه القدرة على التسجيل في المدارس، أو امتلاك السيارات، أو إجراء المعاملات اليومية، ومنها المعاملات البنكية على سبيل المثال. ولا يستطيع غيرهم من البهائيين الحصول على بطاقات الهوية إلا إذا أدرجوا فيها الشَّرْطَة (—) في خانة الدين اللازم ملؤها في البطاقة، لأن الخيارات الوحيدة المتاحة هي الإسلام والمسيحية واليهودية. وقد أبلغ المسؤولون المصريون وفد اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، خلال زيارته لمصر في يناير 2019، أن وضع البهائيين قضية حساسة، وأنه من غير المرجح أن تُلغي الحكومة القرار الصادر بحظر الاعتراف بهم في المستقبل القريب إطلاقًا. كذلك، ما تزال طائفة شهود يهوه محظورة بموجب قرار صدر في عام 1960. ومع أنه قد سُمِح لأبنائها بعقد مجالسهم الدينية في منازلهم ضمن مجموعات لا يجاوز عددها ثلاثين فردًا، إلا أن طلباتهم المتكررة لزيادة هذا العدد قد قُوبِلت إما بالفرض وإما بالتجاهل. وما يزال من المحظور على شهود يهوه اتخاذ أماكن خاصة للعبادة أو استجلاب كتبهم المقدسة أو غيرها من المواد الدينية من الخارج.

ولا تعترف الحكومة المصرية، أيضًا، بتحول أيِّ مسلم إلى أي ديانة أخرى. وما يزال المصريون المسلمون بالميلاد، رغم تحولهم عنه، إلى المسيحية أو غيرها من الديانات، عاجزين عن إثبات دياناتهم الجديدة في مستندات الهوية، بل ويواجهون في كثير من الأحوال عداءً اجتماعيًّا شديد الحدة. وفي حالات سابقة، رفع فيها المتحولون دعاوى لتمكينهم من حقهم في إثبات دياناتهم الجديدة في بطاقات الهوية، قضت المحاكم المصرية بحرمة تحول المسلم عن الإسلام وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، لأن في هذا التحول إساءة إلى الإسلام وتهديدًا للنظام العام، لما فيه من تشجيع لغيره من المسلمين على التحول عن الإسلام أيضًا. وفي عام 2018، أيضًا، ظل أولئك الذين اعتنقوا الإسلام ثم تحولوا عنه عائدين إلى المسيحية يواجهون مصاعب بالغة

في إثبات هذا التغيير في مستندات هويتهم. فرغم القانون الصادر في شهر يوليو 2011، والذي يسمح لأحدهم بإثبات دينه في بطاقة هويته، مع عدم الاضطرار إلى كتابة عبارة «مسلم سابقًا» فيها، ظل من الصعب للغاية على هؤلاء الأفراد، على أرض الواقع، الحصول على بطاقات هوية. أما الطائفة اليهودية العتيقة في مصر فتُوشِك على الاندثار؛ إذ لم يبقَ من اليهود المصريين سوى عدد أقل من العشرين. وفي حين تظل المشاعر المعادية للسامية حاضرة في وسائل الإعلام المصرية والمجتمع بأكمله، أصدر كبار المسؤولين الحكوميين، في عام 2018، عددًا من التصريحات العامة التي تحث على زيادة التسامح إزاء التراث اليهودي في البلاد. ففي شهر نوفمبر، أبدى الرئيس السيسي، في المنتدى العالمي للشباب، ملاحظة مفادها أن اليهود يجب أن يتمتعوا بحقهم في بناء دور عبادتهم في مصر، مثلهم في ذلك مثل المسلمين والمسيحيين. وأعلنت وزارة الآثار، في شهر ديسمبر، أن الرئيس أمر بتخصيص مبلغ قدره 72 مليون دولار لترميم التراث الثقافي اليهودي في مصر.

السياسة الأمريكية

للولايات المتحدة شراكة وثيقة طويلة الأمد مع مصر؛ وهي الشراكة التي ترجع جذورها إلى معاهدة كامب ديفيد التي وُقِّعت عام 1979. وتقدِّم الحكومة الأمريكية إلى مصر، من خلال هذه الشراكة، مساعدات عسكرية سنوية بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى مساعدات إنسانية وغيرها من المساعدات المالية الأخرى بقيم أقل من ذلك. وفي عام 2018، أيضًا، واصلت الولايات المتحدة تعزيز شراكتها مع مصر في التدريبات العسكرية، والمساعدة على مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وغير ذلك من صور التعاون، حتى وإن كانت القيادة الأمريكية تُولِي اهتمامًا شخصيًّا لأوضاع الحريات الدينية في مصر.

ففي سبتمبر عام 2018، وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أثار الرئيس دونالد ترامب مسألة أهمية الحريات الدينية ومحنة الأقباط خلال اجتماعه مع الرئيس السيسي. كذلك، تواصل نائب الرئيس الأمريكي «مايكل ر. بنس» مع المسؤولين المصريين، خلال المدة التي يشملها هذا التقرير، بما في ذلك زيارته الرسمية إلى القاهرة في يناير 2018، ومكالمته الهاتفية مع الرئيس السيسي في مايو من العام نفسه. وقد أعرب نائب الرئيس الأمريكي، في أثناء زيارته في يناير، عن قلقه وتعازيه بشأن الهجمات الأخيرة على الأقباط وعلى دور العبادة الإسلامية، كذلك، وفي نوفمبر، أدان صراحةً الهجوم الذي استهدف به تنظيم داعش حافلة زوار الدير من الأقباط، ووصف هذا العمل الباطش بأنه «اعتداءات وضيعة على أبسط الحريات الأساسية للشعب المصري».

على أن الحكومة الأمريكية، في عام 2018 أيضًا، قد عبرت مرارًا وتكرارًا عن مخاوفها بشأن أوضاع حقوق الإنسان في مصر. ففي مارس 2018، أقر الكونغرس قانون الاعتمادات الموحدة لعام 2018 (Consolidated Appropriations Act of 2018)، والذي يُوقِف صرف ما يصل إلى 300 مليون دولار أمريكي كمساعدات إلى مصر على شرط تقدمها في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الالتزام بأصول المحاكمات القانونية العادلة وحماية الأقليات الدينية. وفي شهر مايو، أوقفت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ صرف مبلغ قدره 300 مليون دولار أمريكي من المساعدات إلى مصر، استجابة لعدد من الشواغل التي تساورها بشأن حقوق الإنسان في مصر، بما فيها الآثار السلبية لسياسات التقييد التي تعتمدها مصر فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية (القانون رقم (70) لعام 2017)، والتحقيق الذي لم يُحسَم في قضية اختطاف طالب الدراسات العليا الإيطالي «جوليو ريجيني» وقتله في عام 2016. ورغم هذه المخاوف المستمرة، أمرت وزارة الخارجية الأمريكية، في يوليو 2018، بالإفراج عن 195 مليون دولار أمريكي من المساعدات العسكرية المتبقية لمصر.

تقرير الآراء المستقلة الوارد من السيد «جوني مور»، مفوض اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية:

تُحرِز مصر تقدمها بخطى سريعة، وتستحق الثناء على ذلك. فالإجراءات الجوهرية التي اتخذتها الإدارة الرئاسية والبرلمان، وكذا التصريحات المهمة التي أدلى بها الرئيس السيسي ولفتاته الرمزية، أدت في مجملها إلى فتح آفاق للحريات الدينية أكثر رحابة، آفاق تتفتح في أشد الدول العربية اكتظاظًا بالسكان، في قلب العالم الإسلامي ذاته. وثمة أسباب لهذا التفاؤل.

أما السببان الرئيسيان لبقاء مصر ضمن تصنيف الفئة (2) فمَرَدُّهما، برأيي، ما يلي: 1) سعي القاهرة الحثيث إلى تصدير التزامها بتحقيق التعايش السلمي وتعزيز الحريات الدينية وتوفير الأمن لجميع الطوائف الدينية إلى بلدان الصعيد، خاصةً المنيا، مع 2) حاجتها إلى صياغة الممارسات، التي تُبدي بها نيتها على أصدق ما تكون، على هيئة قوانين وسياسات من أجل طوائف الأقليات الأخرى، ومنها البهائية.

وأما العلاقة بين الحكومة المركزية في مصر ورعاياها من الطائفتين المسيحية واليهودية، بمن فيهم اليهود المصريين في شتاتهم الشاسع، فيجوز القول إنها الآن أشد مما كانت عليه في أي مرحلة مضت من العصر الحديث مطلقًا. لكن على الحكومة أن تُوجِد القدرة على تهيئة هذه الأجواء ذاتها في المناطق الأقل حظًّا من التعليم والأمن، وإن كانت الأوفر حظًّا من الطائفية، وعلى الزعماء في البلاد أن يُوجِدوا الإرادة لفعل ذلك. ومن واقع مداخلاتي مع الرئيس المصري وكبار القادة في البلاد، بما في ذلك بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، فإن الحكومة بحاجة إلى المزيد من الموارد لمجابهة تلك التحديات.

فإذا بإمكان الحكومة المصرية أن تُسوِّي، ***بحكمة***، القضايا في المنيا، فستَخُدُّ إلى حد كبير من الانتقادات التي تتلقاها من الجماعات المهتمة بشؤون الحريات الدينية، والتي سترى حينها، وعلى نحو أكثر وضوحًا، أن السياسات والأولويات التي تعتمدها القاهرة قد مكَّنت من تحقيق التسوية في جميع أنحاء البلاد. أما طوائف الأقليات الأخرى، مثل البهائيين وشهود يهوه وغيرهم، فقد وجدت أنها مكملة للحكومة وداعمة لها، على أن السياسات الموروثة من الماضي في مصر ما تزال تُصعِّب على هذه الطوائف الزواج، واتخاذ دور للعبادة، وممارسة غير ذلك من الشعائر الدينية على نحو قانوني.

وهذه مشكلة تستطيع الحكومة المصرية تسويتها، خاصة أن كبار رجال الدين في الأزهر يدعمون الآن إجراء تلك التغييرات في السياسات، كما أورد هذا التقرير. فباستطاعة الحكومة المصرية، على سبيل المثال، ببساطةٍ أن تُنشئ «مكتبًا للأحوال الخاصة» لتيسير زواج البهائيين، وتسهيل الحقوق المتساوية للمجتمعات الدينية الأخرى، وتغيير بطاقات الهوية، وما إلى ذلك، حتى قبل أن يتمكن البرلمان من توسعة حدود قانون بناء الكنائس ليشمل الطوائف الدينية الأخرى، أو تقنين غير ذلك من الحقوق.

ولو أن الوضع في المنيا كان مختلفًا عما هو عليه الآن، ولو أن طوائف مثل البهائيين تمكنوا من التغلب على هذه العقبات التي تعترض سبيلهم إلى نيل الاعتراف الكامل بهم بكل يسر، لكانت لديَّ عندئذٍ القناعة الشخصية بأن مصر تستحق على الأرجح رفعها من تصنيف الفئة (2) رفعًا تامًّا.